AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي
UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA
B.P.: 3243, Addis Abéba, Ethiopie Tél.: (251-11) 551 38 22 Fax: (251-11) 551 93 21
Email: oau-ews@telecom.net.et

مؤتمر الوزراء الإفريقيين
المسئولين عن مسائل الحدود

اجتماع الخبراء التحضيري
حول برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي

أديس أبابا، إثيوبيا، 4-7 يونيو 2007

BP/EXP/3(II)

الأصل: فرنسي

تقرير اجتماع الخبراء حول برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي
باماكو ـ مالي، 8-9 مارس 2007

منع النزاعات وتعزيز التكامل

تقرير اجتماع الخبراء حول برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي
باماكو ـ مالي، 8-9 مارس 2007

أولا ـ **مقدمة**

1- خلال الفترة من 8 إلى 9 مارس 2007 ، انعقد في باماكو بمالي اجتماع للخبراء حول برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي. وقد شهد هذا الاجتماع الذي يندرج ضمن تحضيرات المؤتمر الوزاري المقرر عقده في أديس أبابا بداية يونيو، مشاركة حوالي خمسين خبيرا ممثلين عن المجموعات الاقتصادية الإقليمية إضافة إلى أمانة الأمم المتحدة وبعض الوكالات التابعة لها ومراكز الأبحاث وغيرها من الهياكل ذات الاختصاص، بما في ذلك منتدى الساحل وغرب إفريقيا.

ثانيا ـ **الافتتاح**

2- افتتح الاجتماعَ الأمينُ العام لوزارة الإدارة الإقليمية والمجتمعات المحلية في مالي نيابة عن وزيره الأصيل الذي اعتذر عن الحضور بسبب مشاركته في مراسم اليوم العالمي للمرأة وممثل عن مفوضية الاتحاد الإفريقي. وبشكل عام وعلاوة على إعادة التأكيد على أهمية الاجتماع والتذكير بالسياق الذي يعقد فيه (الوقاية الهيكلية من النزاعات، وتعزيز التكامل الإقليمي الذي يعتبر جزءا من الوقاية الهيكلية)، شدد المتحدثان على العنصرين اللذين يجب أن يرتكز عليهما برنامج الحدود وهما تعيين وترسيم الحدود من جهة والتعاون عبر الحدود من جهة أخرى.

ثالثا ـ **ملخص المناقشات**

3- بعد عرض موجز حول أهداف الاجتماع والنتائج المتوقعة منه، تناولت المناقشات المسائل التالية:

- إشكالية الحدود في إفريقيا ـ الجوانب النظرية والتطبيقية.
- التعاون عبر الحدود في إفريقيا باعتباره أداة لمنع النزاعات وتعزيز التنمية.
- الشراكة وتعبئة الموارد من أجل تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي.
- التحضير للمؤتمر الوزاري حول برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي، المقرر عقده في مايو 2007 (برنامج الاجتماع مرفق طيه)

أ. إشكالية الحدود في إفريقيا ـ الجوانب النظرية والتطبيقية

4- لاحظ المشاركون عند تناول هذا الموضوع الطابع المتناقض للحدود: إن الحدود التي تشكل عامل نزاع، يمكن ويجب أن تكون أيضا عامل التعاون والسلام بين الدول. إن تاريخ أوروبا يحمل دلالات في هذا الصدد: بينما اتسمت الفترة الممتدة من توقيع معاهدة ويستفالي في 1648، التي مهدت الطريق أمام قيام الدول/الأمم الأوروبية في نهاية الحرب العالمية الثانية، بخلافات حدودية عديدة وحروب، فإن الفترة التي أعقبت عام 1945 قد تميزت بالتعاون وانخفاض حاد في النزاعات الحدودية.

5- إن المقولة التي مفادها أن الحدود تمثل واقعا غامضا مخاطره أكبر مما قد تحمله من فرص، مقولة صحيحة لاسيما في إفريقيا. ولتقليص عوامل الخطر، تعهد الزعماء

الإفريقيون غداة الاستقلال باحترام الحدود الموروثة من الاستعمار. [المقرر AHG/Res.16 (I)] بشأن منازعات الحدود بين الدول الإفريقية المعتمد خلال الدورة العادية الأولى لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقدة في القاهرة (مصر) في يوليو 1964. وبالرغم من هذا القرار، فإن إفريقيا شهدت ولا تزال تشهد خلافات حدودية عديدة. وفي ظل اكتشاف موارد نفطية ومعدنية وغيرها في المناطق الحدودية، فإن خطر تصاعد هذه النزاعات بات حقيقيا سواء على مستوى الحدود البرية أو البحرية. ويجدر بالذكر أن تفاقم عوامل الخطر في إدارة المشاكل الحدودية ليس فقط من عمل الفاعلين السياسيين ولكنه أيضا يمكن أن ينجم عن عمل المجتمعات المحلية.

6- في هذا السياق، تم الاعتراف بضرورة تعيين وترسيم الحدود الإفريقية التي لم يتم بعد تعيينها وترسيمها. ويجب اعتبار مقرر القاهرة الصادر في 1964 نقطة انطلاق لهذه الخطوة وإن كان غير كاف: شدد بعض المشاركين، بناء على تجاربهم الشخصية، على أنه في أغلب الأحيان تكون الوثائق والعناصر الأخرى الموروثة من القوى الاستعمارية غير مكتملة، الأمر الذي يزيد من صعوبة عملية تعيين الحدود الإفريقية.

7- يجدر بالذكر هنا أن رؤساء الدول والحكومات كانوا قد اتفقوا في إعلان مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا المعتمد من قبل قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في دوربان في يوليو 2002، بتعيين وترسيم الحدود الإفريقية التي لم يتم تعيينها وترسيمها بعد بحلول 2012 كأقصى حد. وبالفعل، لا يبقى من هذه المهلة المحددة إلا خمس سنوات.

8- رأى بعض المشاركين أن الهدف طموح جدا، داعين إلى تمديد المهلة. إن تعيين وترسيم الحدود عملية طويلة الأمد وذلك بسبب حساسية مثل هذا العمل والمدة الزمنية اللازمة لجمع البيانات (المعاهدات، الخرائط، إلخ...) وجمع معلومات أخرى ذات صلة. أما بعض المشاركين، مع اعترافه بأن الهدف المحدد يبدو صعب المنال، أوصى بضرورة الإبقاء على مهلة 10 سنوات المحددة لتعيين وترسيم الحدود الإفريقية. وبذلك، يتم الإبقاء على نوع من الديناميكية لإحراز مزيد من التقدم خلال الفترة المتبقية.

9- تم أيضا طرح المسألة الخاصة بتكلفة عملية التعيين والترسيم للنقاش. وقد ساق المشاركون أمثلة عديدة للبرهنة على مدى إمكانية أن تكون عملية التعيين والترسيم باهظة التكلفة. ذلك أنه يجب أولا الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية وهو أمر يتطلب موارد غالبا ما تفوق إمكانيات الدول. وعليه، أوصى المشاركون على أن تتجنب الدول الإفريقية، قدر الإمكان، الإجراءات القانونية والاحتكام إلى محكمة العدل الدولية. وفيما يتعلق بترسيم الحدود، اقترح المشاركون حلولا بديلة. وفي هذا الصدد وبناء على ممارسات المستعمر البريطاني بشأن إقامة مناطق فاصلة بين مجموعات معادية بعضها البعض، أقترح بأن يتم اللجوء إلى زرع الأشجار بدلا من وضع المعالم التقليدية، علما أن هذا النهج لن يمكن من ترسيم الحدود فحسب بل من حفظ وتعزيز البيئة.

10-في ظل الصعوبات المتعلقة بتعيين وترسيم الحدود في المناطق الغنية بالموارد، يتمثل أحد الحلول في استكشاف واستغلال الموارد المعنية بشكل مشترك والتقاسم المنصف للإيرادات حسب إجراءات يتم الاتفاق عليها بشكل مشترك. وذلك هو الخيار الذي تبناه بعض الدول الإفريقية.

11-مهما يكن النهج الذي يتم تبنيه، فالحقيقة واحدة: إن الإرادة السياسية أساسية وهي وحدها الكفيلة بتجاوز الصعوبات المتعلقة بتعيين الحدود والمبادلات الإقليمية التي يمكن أن تترتب عليه. وحتى في الحالات التي قامت فيها هيئة قضائية بتعيين الحدود، فإن هذه الإرادة السياسية ضرورية لعملية الترسيم.

12-طلب المشاركون، ضمن توصيات أخرى، التعجيل بعملية تعيين وترسيم الحدود الإفريقية، علما أن هذا العمل يجب أن تقوم به الدول الإفريقية أنفسها قدر الإمكان مع الأخذ في الاعتبار الموارد المحدودة التي تمتلكها القارة؛ وتنمية المناطق الحدودية التي غالبا ما تكون أكثر حرمانا؛ وإنشاء أجهزة وطنية معنية بالحدود؛ وإنشاء هيكل داخل قسم إدارة النزاعات بمديرية السلم والأمن التابعة للاتحاد الإفريقي يكون مسئولا عن تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي؛ وتعبئة الموارد لتنفيذ برنامج الحدود؛ وتدريب العاملين المعنيين.

13-أبلغ منتدى الساحل وغرب إفريقيا المشاركين بأن عملية فحص عام للحدود في منطقة غرب إفريقيا ستبدأ قريبا وأن نتائجها ستكون موضوع فصل لأطلس التكامل الإقليمي في غرب إفريقيا الإيكواس/منتدى الساحل وغرب إفريقيا/ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وسيبين هذا الفحص، على خريطة، الحدودَ التي تم تعيينها أو تعيينها/ترسيمها والتي لا تزال موضوع خلافات. ويمكن أن تشكل هذه الخطوة مثالا تقتدي به المجموعات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية الأخرى.

ب. التعاون عبر الحدود

14-كما هو مبين أعلاه، تناول الموضوع الثاني للاجتماع التعاون عبر الحدود الذي أصبح ضرورة قصوى، لأن ترسيم الحدود الإفريقية لم يعتمد على أي أساس موضوعي. ويتعلق الأمر بالسعي من خلال هذا التعاون إلى تخفيف الآثار السلبية المترتبة على الطابع المصطنع للحدود الإفريقية وتعزيز التكامل الإقليمي في إطار الوقاية الهيكلية من النزاعات.

15-شهدت الجلسة المخصصة لهذا الموضوع عروضا ومداخلات تناولت تجارب مختلفة جدا: الإدارة المشتركة للأحواض النهرية وممرات التنمية، مما يتطلب استثمارات ضخمة؛ والإدارة المشتركة للموارد النفطية والغازية؛ والعمليات المؤسسية بين الدول؛ إضافة إلى مشاريع محلية مخصصة للفضاءات الحدودية. وهذا الأمر يطرح مشكلة التعاون عبر الحدود. وقد تم الاتفاق على تبني تعريف عريض لمفهوم التعاون عبر الحدود، لأن أي نوع من أنواع الحوار والتعاون التي تشارك فيها دولتين أو أكثر من شأنها أن تساهم في منع النزاعات. ومن جهة أخرى، تم الاتفاق على الاعتراف

بخصوصية والقدرات الخاصة للتعاون المحلي عبر الحدود بمبادرة محلية وذلك على نحو ما تبين من خلال تجربة غرب إفريقيا.

16-استعرض الاجتماع تجارب عديدة تجري حاليا في القارة. وبدون شك، فإن منطقة غرب إفريقيا هي التي حققت أكبر تقدم على الأقل فيما يخص التعاون عبر الحدود بمبادرة محلية. ومن وجهة النظر هذه، فإن مفهوم الدولة الحدودية وتطبيقاتها قد استرعت انتباه المشاركين. ويجدر بالذكر أن مفهوم الدولة الحدودية تعني "فضاءات جغرافية ممتدة على خطوط تفصل بين دولتين مجاورتين أو أكثر حيث يعيش سكان تربطهم علاقات اجتماعية وثقافية واقتصادية". أما الهدف من ذلك، فليس إعادة رسم الحدود الإفريقية فقط بل تجاوزها عن طريق التكامل المحلي.

17-في إطار برنامج المبادرة عبر الحدود لمنظمة الإيكواس، الذي يتم تنفيذه بدعم من منتدى الساحل وغرب إفريقيا والذي تبنى مفهوم الدولة الحدودية، تم إطلاق أربع عمليات نموذجية في المنطقة: تم إطلاق العملية النموذجية الأولى في منطقة سيكاسو (مالي) وبوبو ديولاسو (بوركينافاسو) عبر ورشة عمل شارك فيها مئات الفاعلين المحليين الخاصين والحكوميين، بينما تهدف العملية النموذجية الجارية منذ أكتوبر 2005 إلى "تنفيذ عملية زيغينشور" في منطقة سنغامبيا الجنوبية في سياق يعتبر فيه التعاون عبر الحدود ردا على مشاكل عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة. تشمل العملية النموذجية الثالثة منطقة كانو ـ كاتسينا ـ مارادي، بين النيجر ونيجيريا وتركز على منع الأزمات الغذائية. أما العملية النموذجية الرابعة فتشمل حوض كاراكورو بين مالي وموريتانيا. وفضلا عن ذلك، أعدت منظمة الإيكواس في عام 2005 مشروع اتفاقية للتعاون عبر الحدود تم عرضه في نوفمبر 2006 على اجتماع خبراء الدول الأعضاء. ويبدو أن هذه الجهود قد امتدت كبقعة زيت، حيث قام كل من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والسلطة من أجل تنمية ليبتاكو- غوما بإطلاق مبادرات في مجال التعاون عبر الحدود. ويقوم فريق آفاق الحوار السياسي التابع لمنظمة "إيندا" للعالم الثالث بأنشطة مكثفة في مجال التعاون عبر الحدود حيث ينفذ عمليات في منطقة سنغامبيا الجنوبية.

18-مع ترحيبهم بهذه المبادرات وإعرابهم عن أملهم في أن تلهم مبادرات مماثلة في أماكن أخرى من القارة، تساءل المشاركون حول الترجمة الإنجليزية لعبارة "الدولة الحدودية". في اللغة الإنجليزية، فإن عبارتي Borderlands أو Border regions (الأراضي الحدودية أو المناطق الحدودية) هما أكثر استعمالا. وأخيرا، اقترحت ورشة العمل استعمال عبارة أكثر حيادية وهي عبارة Corss border area (المنطقة العابرة للحدود) التي تعكس بشكل أفضل مفهوم الدولة الحدودية.

19-ومن بين التجارب الأخرى التي تمت الإشارة إليها، نذكر تلك التي يتم تنفيذها في منطقة وسط إفريقيا من قبل المبادرة من أجل وسط إفريقيا التي أنشأت مرصدا للديناميكيات العابرة للحدود والمناطق المحددة للتنمية وإعادة الإعمار المقرر إقامتها في إطار المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا الصدد، تم تحديد 12 حوضا عبر الحدود. كما يجدر بالذكر الجهود التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات الكبرى، التي

تضم في عضويتها بوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى ورواندا، فضلا عن المبادرات التي تم اتخاذها في جنوب وشرق إفريقيا والمشاريع التي يتم تنفيذها على مستوى المغرب العربي.

20-أشار المشاركون إلى مرونة المناطق التي يمكن أن تكون إطارا للتعاون عبر الحدود. ذلك أن الديناميكيات الموجودة في هذه المناطق، سواء المتعلقة منها بالتجارة عبر الحدود أو مجالات أخرى، دائمة الحركة إن صح القول، الأمر الذي يتسبب في كل مرة في إعادة رسم حدود المعنية المعنية. وعليه وكما ذهب إليه أحد المشاركين، فإن للحدود حياة خاصة تحددها كيفية تعاطي السكان المحليين معها. وقد ظن البعض أنهم قادرون على التمييز بين فضاءات حقيقة تعادل مناطق عمل الفاعلين المحليين وفضاءات معترف بها هي نتيجة الجغرافيا السياسية التي حددتها الدولة.

21-ليس من باب المبالغة القول إن هيكل الفضاءات الحدودية يعتمد على ديناميكيات عديدة منها التجارة عبر الحدود. وبناء على دراسات أجراها على الحدود النيجيرية، حدد مختبر التحليل الإقليمي والتجربة الاجتماعية الذي يوجد مقره في كوتونو ببنين ثلاثة أنواع من التجارة عبر الحدود: تجارة الفرص التي تعتمد على الخروقات القانونية بين بنين ونيجيريا، وتجارة التضامن التي تمارس على الحدود بين نيجيريا والنيجر من قبل مجتمعات تعيش على شطري الحدود وتجارة التنافس. ومهما تكن طبيعتها، فإن هذه التجارة التي قد تعتبر استراتيجية للتحايل على الدولة، يمكن أن تشكل مصدر قلق بالنسبة للدول المعنية، علما أنها قد تضر بإيراداتها الضريبية وأمنها. وبالتالي، يتمثل التحدي في التوفيق بين المشاغل الشرعية للدول والديناميكيات التجارية التي هي من عمل فاعلين خاصين. وقد رأى بعض المشاركين ضرورة عدم المبالغة في سرد المخاطر التي قد تهدد هذا النشاط الذي ليس خاصا بالقارة. وفي هذا الصدد، تم ضرب المثل بأوروبا.

ج. الشراكة وتعبئة الموارد لبرنامج الحدود التابع للاتحاد الإفريقي

22-تم التأكيد أولا على أن الشراكات وأدوات التمويل اللازمة لتنفيذ المشاريع الكبرى (الإدارة المشتركة للأحواض النهرية والسدود وممرات التنمية، إلخ...) معروفة أصلا ومدرجة في *علبة أدوات* التعاون الدولي للتنمية والشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويجب زيادة عدد هذه المشاريع والأدوات.

23-لهذا، تناولت المناقشات بشكل أساسي التعاون عبر الحدود بمبادرة محلية التي من المفروض أن توفر قاعدة شعبية موسعة لعملية التكامل الإقليمي. وبشكل أخص، حاول الاجتماع تحديد المستويات المختلفة (المحلية والوطنية والإقليمية والقارية) التي من شأنها دعم تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي وبرامج الدعم للتعاون عبر الحدود والمبادرات المحلية في المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

24-يعتبر الفاعلون المحليون، أصحاب المبادرات المحلية، في آن واحد الممثلين المحليين للدول والمنتخبين المحليين والمجتمع المدني بمفهومه الواسع. وبالتال، يتعين عليهم أن يكونوا أصحاب المبادرات المباشرة في مجال مشاريع التعاون عبر الحدود وحاملي

مقترحات والقائمين على تنفيذه هذه المبادرات والمقترحات. وقد تبين بوضوح من تجربة منطقة غرب إفريقيا أن هؤلاء الفاعلين غالبا ما يكونوا أدرى من غيرهم بمشاكلهم الخاصة.

25-في هذا الصدد، أوصى الاجتماع بإشراك الجمعيات القارية والإقليمية للمنتخبين المحليين والمجتمع المدني بشكل وثيق في استثارة الأفكار حول برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي وحول برامج الدعم للتعاون عبر الحدود والمبادرات المحلية داخل مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

26-إن للدول دورا هاما يجب أن تضطلع به. وعلاوة على تسهيل المبادرات المحلية، فإن عليها التدخل في البداية لإضفاء الشرعية اللازمة على التعاون عبر الحدود. وبعبارة أخرى، فإنه من أجل ضمان التعاون بين الفاعلين المحليين، لا بد من أن تعطي الدول المعنية الضوء الأخضر: وعليه، تكون الدولة في قلب النظام والمحرك السياسي. في الحقيقة، فإن التعاون عبر الحدود والمبادرات المحلية تعزز من شرعية الدول في البناء الإقليمي وذلك من خلال تقريب السكان من عملية التكامل الإقليمي التي يطلقها الفاعلون الحكوميون.

27-إن لدور المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي توجد في قلب مشروع التكامل الذي يحمله الاتحاد الإفريقي أهمية قصوى. ولتجربة منظمة الإيكواس في هذا الصدد مدلولات كثيرة، حيث اقترحت هذه المنظمة على أعضائها إنشاء برنامج للمبادرات عبر الحدود تهدف إلى تشجيع عمليات ميدانية نموذجية وتزويد غرب إفريقيا بأول إطار قانوني حول التعاون الحدودي. وبفضل هذه المبادرة، تعهد بعض دول المنطقة بدعم عمليات نموذجية وتم تعبئة بعض التمويلات وإن كانت بسيطة لحد الآن.

28-على الصعيد القاري، يتعين على الاتحاد الإفريقي أن يضطلع بدور استراتيجي حيث إن الاتحاد الإفريقي هو الهيكل الوحيد القادر على إدراج التعاون عبر الحدود ضمن أولويات القارة، وذلك لأن هذا الملف يتصدر المسائل المرفوعة إليه: الهجرة، السلام، الأمن الغذائي، إلخ... كما سيتعين على الاتحاد الإفريقي القيام بحملات إقناع مكثفة حتى تكون للتعاون عبر الحدود مكانة في المبادرات الدولية الكبرى لصالح القارة.

29-في هذا الصدد، أوصى الاجتماع بأن يقيم الاتحاد الإفريقي شراكة حقيقية مع أوروبا التي يمكن استخلاص العبر من تجربتها في مجال التعاون عبر الحدود، حيث إن هذه التجربة التي صنعتها سلطات محلية قد أدت إلى إنشاء رابطة الأقاليم الحدودية الأوروبية وإطلاق برنامج الاتحاد الأوروبي (INTERREG) الذي يقدم للأقاليم الحدودية مساعدات على أساس خطط واستراتيجيات إنمائية عبر الحدود والذي أصبح برنامجا مجتمعيا هاما بلغت ميزانيته للفترة 2007-2012 حوالي 8 مليارات يورو. ويمكن للاتحاد الإفريقي أن يطلب، من بين أمور أخرى، دمج أحد جوانب التعاون عبر الحدود في البرنامج العاشر لصندوق التنمية الأوروبي.

30-أجرى الاجتماع مناقشات مطولة حول تمويل التعاون عبر الحدود حيث تم تحديد عقبتين أساسيتين: إن الأموال المخصصة لتمويل التعاون الإقليمي، في شكلها الحالي على الأقل، لا تشمل تمويل المبادرات المحلية من جهة، وأن الأموال الوطنية مخصصة لتمويل الأنشطة في بلد واحد، من جهة أخرى.

31-للتغلب على الصعوبات، اقترح المشاركون إنشاء صناديق إقليمية تابعة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية على غرار ما يجري في أوروبا. ومن الأهمية بمكان تشجيع المانحين وبنوك التنمية التي ترغب في اتباع هذا النهج على الأخذ في الاعتبار ضرورة مساعدة المجموعات الاقتصادية الإقليمية على الحصول على الفرق الفنية الضرورية. وفي هذا الصدد، فإن لبنك التنمية الإفريقي دورا حاسما. كما أُقترح النظر في كيفية تعميم التجربة النيجيرية على بلدان إفريقية أخرى: أنشأت نيجيريا لجنة وطنية للحدود مزودة بصندوق مخصص لتنمية المناطق الحدودية التي تعاني من التهميش.

32-هناك طريق آخر يعتمد على تشجيع المشاريع النموذجية بين الأقاليم الأوروبية والأقاليم الإفريقية عبر التعاون اللامركزي شمال ـ جنوب، حيث يمكن إطلاق تجارب نموذجية بدعم من مانحين أوروبيين. وسيتعين على الاتحاد الإفريقي أن يدافع عن هذا النهج الذي فضلا عما يحمله من منافع مباشرة للقارة، سيمكن من التقريب بين سكان القارتين.

د. التحضير لمؤتمر أديس أبابا الوزاري

33-شدد الاجتماع على أهمية المؤتمر وضرورة التحضير الجيد له. وقد أُقترح عقد الاجتماع التحضيري لخبراء الدول الأعضاء في يومين على أن يستغرق المؤتمر الوزاري يوما واحدا.

34-سيتناول الاجتماع التحضيري للخبراء الذي سيكون فرصة لاستعراض كافة جوانب برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي، النقاط التالية:

- إشكالية الحدود في إفريقيا بجانبيها النظري والتطبيقي.
- تعيين وترسيم الحدود الإفريقية. وفي هذا الصدد، شدد المشاركون على ضرورة استعراض الوضع القائم وأوصوا بقوة الاتحاد الإفريقي بإرسال استمارة إلى الدول الأعضاء لكي تُبين وضع حدودها من حيث التعيين والترسيم، الأمر الذي سيمكن من تحديد حجم العمل الذي يجب القيام به لتحقيق الهدف المنشود من الإعلان الرسمي حول مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون.
- التعاون عبر الحدود يعتبر بشكل عام عامل سلام واستقرار وتنمية: كيف يمكن زيادة المشاريع والبرامج المشتركة بين دولتين إفريقيتين أو أكثر علما أن هذه البرامج تشكل عوامل لتنمية التفاعل وعلاقات حسن الجوار؟ وكذلك كيف يمكن تعزيز التعاون عبر الحدود والمبادرات المحلية التي تبين تجارب غرب إفريقيا والتجارب والأوروبية أنها مصدر هام يتطلب تدخل الدولة والمبادرة المحلية والدعم من المجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الإفريقي.

- تطوير القدرات المطلوبة.
- الشراكة وتعبئة الموارد لتنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي والبرامج الإقليمية لدعم التنمية والتعاون عبر الحدود.

35-أوصى المشاركون بأن تتم دراسة هذه المسائل في إطار عرض عام وعروض خاصة تركز على تجارب خاصة.

36-سيكون برنامج عمل المؤتمر الوزاري مخففا حيث سيتضمن بندين هما بحث تقرير اجتماع الخبراء من جهة واعتماد البيان الختامي من جهة أخرى. وسيكون هذا البيان بمثابة خطة عمل توجه عمل المفوضية والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية خلال السنوات القادمة.

رابعا - **الاختتام**

37-اختتم أعمالَ الاجتماع الأمينُ العام لوزارة الإدارة الإقليمية والمجتمعات المحلية في مالي. وقد رحب الأخير بحسن سير الاجتماع وتمنى تعزيز الديناميكية التي تمخضت عنه خلال الاجتماع الوزاري المقرر عقده في أديس أبابا، مضيفا أنه بدون التكامل، فلن تنعم القارة بمستقبل مزدهر. إن برنامج الحدود، إذا ما تم تفعيله، سيمكن ليس فقط من تعميق عمليات التكامل الجارية بل أيضا من تعزيز جهود السلام المبذولة في إفريقيا.